الا بمجرد التخفيف والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل
ضارب زيد كان في المعنى كقولك مررت برجل ضارب زيدا فعلم
انهم لم يقصدوا الا التخفيف والمعنى على ما كان عليه في العمل والذي
يدل على انه عندهم كذلك قولهم رب ضارب زيد وقوله تعالى
هذا عارض ممطرنا قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه الخ يعني ومن جهة انها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز مررت
برجل حسن الوجه لانها لو افادت غير ذلك لوجب ان يكون
حسن الوجه معرفة فيمتنع جريه صفة على النكرة وامتنع زيد
حسن الوجه ولو كان حسن الوجه معرفة لجاز جريه على المعرفة
ولما كان نكرة لم يجز وجاز الضاربا زيد لانه افاد تخفيفا
بحذف النون للاضافة وامتنع الضارب زيد لان التنوين قد
زال لاجل الالف واللام فلم يكن الاضافة مفيدة تخفيفا
فلذلك امتنع خلافا للفراء فانه اجازها اما لانه توهم ان التعريف
انما دخلها بعد الحكم باضافتها لحصول التخفيف بالاضافة فلما
قصد التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه مثل قولهم الضارب
الرجل والضاربك وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلان
الالف واللام هي السابقة والاضافة انما اتت بعد الحكم بذهاب
التنوين فلا يستقيم تنبيه حذف التنوين اليها واما الثاني فيأتي
الكلام عليه وضعف قوله الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني قوله وعبدها معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل
الضارب زيد وانما جوزه بعض النحويين لانه ليس مباشرا وانما هو
تابع وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما في قولهم رب شاة
وسخلتها بدرهم ولو قلت رب سخلتها لم يجز وانما جاز الضارب الرجل
حملا على المختار في الحسن الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب
بالضارب الرجل شبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه
وذلك انما كان في الحسن الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني فينبغي ان تشبه
به ما كان موافقا له في ذلك فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز
الضارب زيد لما ذكرناه واما الضاربك وشبهه فمن قال
انه مضاف فلانهم حملوه في صحة الاضافة على ضاربك الا ترى
انهم اذا اضافوا اسما الفاعلين والمفعولين بمعمولاتهما وكانت معمولات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف لانهم لو اثبتوا
فيه التنوين او النون لجمعوا بين المتنافيين التنوين والنون مشعران
بالتمام والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فصار متصلا منفصلا في حال
واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك
عليه لانهما باب واحد فقد ثبت انه لا يعتبر فيه تخفيف لمانع منع حصوله
فمن ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك اضافة الضارب زيد وهذا
كله على قول من قال انه مضاف فاما من زعم انه مفعول وليس بمضاف

Copyright © King Saud University